النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

سوريا

مخاوف حول تعذيب المعتقلين

في آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر، اعتقلت أجهزة الأمن السورية أكثر من ١٥٠ شخصاً للاشتباه بعلاقتهم بحزب العمل الشيوعي المحظور نشاطه في البلاد. وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت خلال الفترة نفسها خمسة أعضاء من حزب محظور آخر هو الحزب الشيوعي - المكتب السياسي. لقد احتجز جميع هؤلاء بدون تهمة أو محاكمة، ويعتقد بأن بعضهم تعرّض للتعذيب.

لقد جرى اعتقال الأشخاص المشتبه بعلاقتهم بحزب العمل الشيوعي بواسطة أجهزة المخابرات العسكرية السورية، ومعظمهم اعتقلوا بواسطة فرع فلسطين التابع لهذه الأجهزة. ففي ١١ آب/اغسطس، جرى اعتقال عدد من أعضاء حزب العمل الشيوعي في دمشق، وكان بينهم إثنان من أعضاء اللجنة المركزية للحزب، هما أكرم البنّي ووجيه غانم. وخلال الشهرين التاليين قبض على عدة مئات من المشتبه بهم في دمشق وحمص وحلب واللاذقية والطبقة، مازال نحو ١٥٠ منهم قيد الاحتجاز. وقد اعتقل أكثر من ٨٠ شخصاً في حمص وحدها.

ان معظم هؤلاء محتجزون حالياً في مركزي استجواب في دمشق هما فرع فلسطين وفرع التحقيق العسكري، وكلاهما تحت سلطة المخابرات العسكرية السورية. وبين هؤلاء المحتجزين أعضاء في حزب العمل الشيوعي ممن كانت السلطات تلاحقهم منذ عام ١٩٨٠، بالاضافة إلى آخرين اعتقلوا كرهائن بدلاً من أشخاص مطلوبين من قبل السلطات.

وقد ورد ان بعض المحتجزين تعرّضوا للتعذيب خلال استجوابهم. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر، بعثت المنظمة إلى السلطات السورية برسالة مناشدة عاجلة من أجل ستة منهم قيل أنهم بحاجة لرعاية صحية نتيجة للتعذيب. وقد عانى وجيه غانم، وهو عامل، من نزيف في معدته ومن شلل في ذراعه الأيمن بعد عشرة أيام من اعتقاله. وقيل أن أكرم البنّي، وهو طالب طب، معرّض لخطر الاصابة بالشلل نتيجة لاصابات لحقت بعموده الفقري على أثر تعذيبه بواسطة اسلوب يعرف باسم «الكرسي الألماني». أما عدنان محفوظ، وهو مهندس كهربائي، فقد نقل إلى المستشفى بعد ثلاثة أيام من اعتقاله لحاجته إلى علاج عاجل. الثلاثة الآخرون كانوا من النساء، وهن لينا المير، وهي طالبة طب تعاني من مرض في القلب، وموظفتان هما ثناء هويجة ووفاء ادريس. ومنظمة العفو الدولية يساورها القلق أيضاً بشأن مصير غسّان قسيس، وهو مهندس مدني اشتبه بعلاقته بحزب العمل الشيوعي واطلقت عليه النار واصيب بجروح عند القاء القبض عليه.

وفي حادثة منفصلة، اعتقل خمسة من أعضاء الحزب الشيوعي - المكتب السياسي من قبل أجهزة الأمن الداخلي في أيلول/سبتمبر. ومازال مكان وجودهم مجهولا. وقد بعثت المنظمة في تشرين الأول/اكتوبر برسائل مناشدة عاجلة من أجل اثنين منهم، هما جورج صبرا ومحمد منير ميسوتي، اعتقلا في الخامسة من أيلول/سبتمبر وورد أنهما تعرّضا للتعذيب خلال استجوابهما.

وقد أشارت التقارير إلى أن صحة منير ميسوتي، وهو رجل قانون وعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي - المكتب السياسي يبلغ الرابعة والخمسين من عمره، قد تدهورت بشكل خطر. فقد كان يعاني من اعتلال في صحته قبل اعتقاله، إذ جرى استئصال جزء من معدته في عملية جراحية.

وفي الوقت نفسه، بعثت منظمة العفو الدولية أيضاً برسائل مناشدة من أجل عبدالله كبّارة، وهو محامٍ وعضو في الحزب الشيوعي - المكتب السياسي، في التاسعة والأربعين من عمره، اعتقل في ١٨ نيسان/ابريل، وقيل انه معرّض لفقد حاسة البصر في إحدى عينيه نتيجة تعذيبه خلال استجوابه. □

وفاء ادريس

غسّان قسيس

غينيا الاستوائية

سجناء يستفيدون من عفو عام

أربعة من كبار الموظفين الرسميين السابقين كانوا بين نحو ٥٠ سجيناً سياسياً أو جنائياً أطلق سراحهم أو خفّضت مدة الأحكام الصادرة بحقهم، وذلك بمقتضى قرار عفو عام صدر بمناسبة العيد التاسع عشر لاستقلال غينيا الاستوائية في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر. وكانت منظمة العفو الدولية تجري تحقيقات في تقارير افادت انهم من سجناء الرأي.

يُبدو أن غويرمو نجويما إيلا Guillermo Nguema Ela، وتارسيسيو ماين ابيسو Tarsicio Mane Abeso، وجوزيه أوندو إيي Jose Ondo Eyi، وداميان أوندو ماين Damian Ondo Mane، واثنين آخرين من كبار موظفي الحكومة، قد اعتقلوا للاشتباه باشتراكهم في مؤامرة للاطاحة بالحكومة في تموز/يوليو ١٩٨٦. الا انه وجّهت اليهم تهمة إهانة رئيس الدولة، وحكم عليهم بالسجن لمدة ٢٨ شهراً من قبل محكمة عسكرية في آب/اغسطس ١٩٨٦. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أن محاكمتهم كانت غير عادلة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، انضمت غينيا الاستوائية إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق به. والجدير بالذكر أن التقيّد بالمادة ١٤ من هذا العهد يقتضي توفير ضمانات معيّنة لجهة الدفاع عن المدّعى عليهم، مثل تأمين قاض مستقل، وحق الاستئناف، وهي ضمانات حرم منها حتى الآن المدعى عليهم الماثلون أمام المحاكم العسكرية. □

بعد ثلاثة أسابيع من المظاهرات ضد الحكومة في حزيران/يونيو، وافقت الحكومة على تعديل الدستور. وقد تم التصديق على التعديل في استفتاء شعبي جرى في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر.

كوريا الجنوبية

التصديق على الدستور الجديد

في استفتاء شعبي جرى في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر، تم التصديق على دستور جديد لكوريا الجنوبية من شأنه تعزيز بعض حقوق الأفراد الأساسية.

أصبحت مراقبة الصحف الآن محظورة، ولم يعد أمر نشر المطبوعات وعقد الاجتماعات بعد اليوم بحاجة إلى ترخيص رسمي. الا ان منظمة العفو الدولية تعتقد أن هناك عدة قوانين تستخدم لاحتجاز الأفراد، مازالت بحاجة إلى تعديل.

الآن صار يتوجب على الأجهزة القائمة بعملية الاعتقال إعلام المعتقلين بالأسباب الداعية إلى اعتقالهم، وبحقهم في الاتصال بمحاميهم. كما يتوجب عليها أيضاً إعلام ذوي المعتقلين بمكان وجودهم دون إبطاء. والمنظمة تعتبر هذا اجراءً عملياً هاماً في منع حدوث التعذيب.

لقد أصبح من حق جميع المحتجزين تقديم طلب اصدار أمر قضائي للتحقيق في قانونية سجنهم. لكن المنظمة تأسف لعدم تضمين الدستور الجديد حق إحضار المحتجزين على الفور للمثول أمام المحكمة.

إن المنظمة ترحب بالتحسينات التي أدخلت على الدستور الجديد وتعرب عن أملها في اعتماد المزيد منها. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجينا من سجناء الرأي. وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية او لونه او جنسه او اصله العرقي او لغته. ولم يستخدم اي منهم اساليب العنف او روج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من انحاء العالم كافة ان تساعد على تأمين اطلاق سراحهم او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

باراغواي

هرمز رفاييل ساغوير Hermes Rafael Saguier هو محام وعضو بارز في الحزب الليبرالي الراديكالي الأصيل، اتّهم بالتحريض على العنف وعصيان القانون.

القي القبض على هرمز رفاييل ساغوير في ٣١ آب/اغسطس بعد اشتراكه في اجتماع شعبي عقد للمطالبة باصلاح دستوري. وقد اتّهم بمقتضى القانون رقم ٢٠٩، وهو قانون شامل لمقاومة التخريب كان بمثابة شرك طالما استخدم للايقاع بمعارضي الرئيس ستروسنر. وقد أطلق سراح جميع الأشخاص الذين اعتقلوا معه، باستثناء واحد.

لقد وضع الدكتور ساغوير منذ اعتقاله بمعزل عن السجناء الآخرين في سجن غارديا دي سغوريداد المُحكم الحراسة. وقيل أنه احتجز في مكان ضيّق للغاية، وصف بأنه كوّة في الحائط أو خزانة. وقد نفت السلطات في البداية أي علم لها باحتجازه. وخلال هذه الفترة، ادّعي أنه تعرّض للضرب على ايدي البوليس. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، جرى نقله إلى سجن الرجال في أسانسيون بتاكمبو، حيث مازال في الحبس الانعزالي منذ ذلك الوقت.

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أمر أحد القضاة باطلاق سراحه مؤقتاً على أساس أن العقوبة القصوى لجريمته هي السجن لمدة ثلاث سنوات، مما يخوّله، بموجب مدوّنة الاجراءات الجزائية في باراغواي، انتظار محاكمته وهو حرّ. لكن هذا الأمر لم ينفّذ، إذ سُمح للمدّعي العام بالاستئناف ضده لدى محكمة التمييز، على الرغم من انتهاء الوقت المحدّد لتقديم الاستئناف.

وما احتجاز الدكتور ساغوير الا حادث آخر ضمن نمط من التعذيب والترهيب الرسمي موجّه ضد أعضاء الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية المعارضة. وقد ارتفع منذ تموز/يوليو ١٩٨٧ عدد الاعتقالات القصيرة الأمد، وذلك على أثر الشروع في عقد سلسلة من الاجتماعات العامة التي نظمت من أجل تعبئة الرأي العام لمناصرة الدعوة إلى الديمقراطية. وقد تعرّض المشتركون في هذه الاجتماعات لسوء المعاملة من قبل البوليس. واعتقل زعماء الأحزاب المعارضة وعدد من أعضائها لمدد قصيرة بدون أي مبرّر واضح.

لقد عاش الدكتور ساغوير في الأرجنتين كمنفي سياسي لسنوات عديدة، ولم يعد إلى باراغواي الاّ في حزيران/يونيو ١٩٨٦. وهو عضو في جمعية محامي بيونس آيرس، متزوج وله طفل واحد.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط، إلى:

Exmo, Sr. Ministro del Interior/Dr. Sabino A. Montanaro/Ministerio del Interior/Asunción/Paraguay. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ باطلاق سراح ١٢٨ سجيناً قيد التبنّي أو التحقيق. وتولّت ٩٢ قضية جديدة.

بلغاريا

ابراهيم اسماعيلوف أريفوف Ibraim Ismailov Arifov هو طبيب في الثامنة والأربعين من عمره، وأحد أربعة أشخاص حكم عليهم مؤخراً بالسجن حتى عشر سنوات لاحتجاجهم على الاستيعاب القسري للأقلية البلغارية من أصل تركي.

اعتقل ابراهيم اسماعيلوف أريفوف في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٦ مع ثلاثة آخرين لقيامهم في وقت مبكّر من الشهر المذكور باخراج نشرات تدعو الأقلية التركية إلى الاحتجاج ضد استيعابهم القسري، عن طريق مقاطعة الانتخابات التي كان يزمع اجراؤها آنذاك.

وجرت محاكمته مع المدّعى عليهم الآخرين، سرّاً كما ورد، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثمان وعشر سنوات.

منذ نهاية عام ١٩٨٤ والسلطات البلغارية مصرّة على انكار وجود الأقلية التركية رغم أن افرادها يشكّلون ١٠٪ من السكان. وقد انتهجت سياسة في جميع أنحاء البلاد تهدف إلى دمجهم بالإكراه. وتشمل الاجراءات المتبعة في حملة الاستيعاب إرغام جميع الأشخاص من أصل تركي على تغيير اسمائهم إلى أسماء بلغارية مقابلة. وقد منع النطق باللغة التركية، وكل من يتكلمها قد يتعرض لدفع غرامة. ولدى منظمة العفو الدولية علم بعدد كبير من أفراد الأقلية التركية ممّن سجنوا ونفيوا قسراً، وفي بعض الحالات قتلوا، لاحتجاجهم على هذه الحملة.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً، إلى:

His Excellency Todor Zhivkov/ Darzhaven Savet na Narodna Republika Bulgaria/Bul. Dondukov 2/Sofia/Bulgaria. □

اندونيسيا

علي مسروم المظفّر Ali Masrum al-Mudhoffar هو شاب قيادي ومذيع راديو مسلم في السادسة والعشرين من عمره، يقضي حكماً بالسجن مدته ١٢ سنة صدر بحقه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ لادانته بتهمة التخريب.

وقد أفاد المدّعي العام ان علي مسروم اشترك خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ في حلقات دراسية اسلامية دعت إلى اقامة دولة اسلامية. وقد اتّهم أيضاً بحيازة وتوزيع نشرات وأشرطة مسجّلة تتضمن انتقاداً للحكومة.

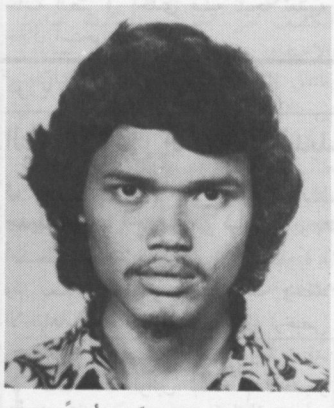

أقيمت الحلقة الأولى التي ذكرها المدّعي العام في جاڤا الوسطى، وكان موضوعها دراسة القيم الإسلامية الأساسية. وكانت هذه الحلقة مفتوحة للجمهور، وحاضر فيها برلماني معروف هو إيمرون روسيادي Imron Rosyadi. أما الحلقة الثانية، المبنية على الأولى، فقد نظّمها علي مسروم المظفّر في سورابايا، شرقي جاڤا، وكان أيضاً يحاضر فيها إيمرون روسيادي. وكانت الحلقة الثالثة التي أقيمت في يوجياكارتا عبارة عن دورة تدريب تطبيقية اشترك فيها محاضر انتقد ايديولوجية الدولة، وفق ما ذكره المدّعي العام، وقال ان اندونيسيا ستصبح دولة إسلامية في غضون ثلاثين سنة. ولم يعتقل هذا المحاضر، كما لم يعتقل أي محاضر آخر ممن اشتركوا في الحلقات الثلاث المذكورة.

واتّهم علي مسروم أيضاً بتسجيل نسخ عن أشرطة تتضمن خطبا لاثنين من رجال الدين الإسلامي القيت في تانجونغ بريوك، منطقة ميناء جاكارتا، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. وكان ذلك قبل وقت قصير من نشوب معركة عنيفة بين المسلمين وقوات الأمن، قتل فيها ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً عندما فتحت قوات الأمن نيرانها عليهم. وكان الخطباء ينتقدون الحكومة، وقد أدلوا بتعليقات يمكن تفسيرها، وفق ما ورد في الادّعاء، على أنها تشجّع العداء بين الطوائف الدينية.

كما اتّهم علي مسروم أيضاً بإعداد مائة نسخة من نشرة تتضمن تشكيكاً في الرواية الرسمية حول عدد الإصابات التي وقعت في مظاهرات تانجونغ بريوك، وتنتقد طريقة معالجة الحكومة لها.

لم توجّه إلى علي مسروم تهمة استخدام العنف أو التحريض على استخدامه. وهو محتجز حالياً في سجن كاليسوك بسورابايا، شرقي جاڤا.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد اطلاق سراحه فوراً، إلى:

President Suharto/Bina Graha/Jalan Veteran 17/Jakarta/Indonesia. □

منظمة العفو الدولية تسلط الأضواء على الأطفال

حتى الأطفال يتعرّضون للهجوم

الضحايا الصغار للسجن السياسي والتعذيب والقتل

ألبرتو ألاركون Alberto Alarcon هو طفل في الثامنة من عمره يعيش مع أبيه في تنغوراهوا في مقاطعة نابو، الاكوادور. في صباح أحد أيام أيار/مايو ١٩٨٧، اقتحم الجنود منزله، وهاجموه هو ووالده، فألقوا بالإبن فوق لفّة من الأسلاك الشائكة وراحوا يوسعونه ضرباً، ثم أمسكوا برأسه تحت الماء حتى كاد يختنق. وسأل الجنود تكراراً عن بندقية قالوا أن أحد الجيران قد سرقها.

كان عمر نور جاهان سنة واحدة عندما احتجزها البوليس مع امها وسجنها في أحد سجون بورما. انها اليوم في الواحدة والثلاثين من عمرها، وهي لاتزال،

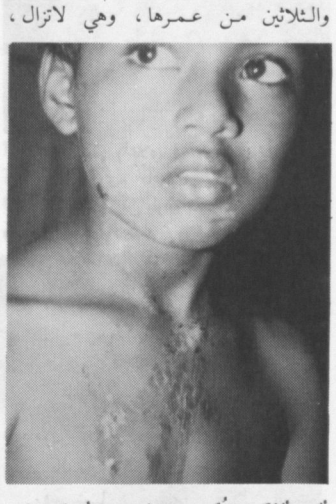

ألبرتو ألاركون شوّه مدى الحياة بعد أن قام الجنود الاكوادوريون بمهاجمته هو ووالده.

حسب آخر التقارير، في السجن، دون أن تدان هي أو أمّها بأية تهمة.

لقد كانتا من بين عشرات من المسلمين من أصل بنغالي اعتقلوا للاشتباه بأنهم مهاجرون غير شرعيين. ولم توجه أيه تهمة اليهم أو يقدّموا للمحاكمة.

كاكوا كاستيل Cakwa Kastiel هو طفل في الثالثة من عمره، أطلق الجنود النار عليه فأردوه قتيلاً وهو بين ذراعي أمه، في إحدى القرى سورينام الشرقية. وقال شاهد عيان أنه حوالي الساعة الثالثة من أوّل آب/اغسطس ١٩٨٦، دخل الجنود قرية موراكوندري الصغيرة واطلقوا النار على الطفل لترويع القرويين، كما يبدو، وحملهم على الإدلاء بمعلومات.

وليست هذه القصص، رغم ما تنطوي عليه من فظاعة وبشاعة، فريدة من نوعها بأية حال. فالبراءة وقابلية التعرض للأذى لا تشكلان وقاية ضد اساءة استعمال السلطة من قبل الدولة. فأبرز الحقوق الأساسية لآلاف وآلاف الأطفال تتعرض للانتهاك في شتى بلدان العالم.

لقد سجن الأطفال بدون حق، وعُذّبوا، وقُتلوا، ويُتّموا. ومنهم من أرغموا على مشاهدة أبويهم تحت التعذيب، أو ولدوا في السجن وأخذوا من أمهاتهم فور ولادتهم. □

تعذيب الأبرياء

بعض الأطفال يتعرضون للتعذيب من أجل انتزاع معلومات منهم، أو من أجل حمل آبائهم على الاعتراف. ويبدو أن كثيرين من الأطفال الذين توفرت لدى منظمة العفو الدولية معلومات بشأنهم، قد تعرّضوا للتعذيب من أجل تخويف وترهيب مجتمعاتهم.

لقد تلقت المنظمة معلومات محزنة عن تعذيب الأطفال من مختلف أنحاء العالم: ولا يتسع المجال فيما يلي الاّ لعدد قليل جداً من الأمثلة.

«لقد اخضعت لما هو اسوأ من التعذيب الجسدي، أي للتعذيب النفسي، الذي هو أشد قساوة وأكثر عاراً على الجنس البشري. قالوا لي أمام ابنتي البالغة سنتين من عمرها في غرفة التعذيب، «إذا لم تتكلم، سنعذّب ابنتك.» لقد عشت مع ألم سماع صرخات أمها وهي تعذّب في مركز بوليس استنبول، وأنا عاجز عن تهدئة ابنتنا التي كانت تصرخ باكية.» (من بيان أمام المحكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، ادلى به المعلم التركي كمال بيلجيت Kemal Bilget).

لقد تعرّض أطفال آخرون للتعذيب في تركيا. فقد اشارت التقارير إلى أن قوات الدرك اخضعت أربعة أولاد صغار للتعذيب في نيسان/ابريل ١٩٨٧ بتوجيه الصدمات الكهربائية إلى أفواههم التي كانت مزرقّة تنزف دماً. وكان هؤلاء يعيشون في قرية جنوب – شرقي تركيا، حيث تنشط اعمال رجال العصابات الأكراد. وتفيد التقارير أن رجال البوليس جمعوا رجال القرية كلهم واوسعوهم ضرباً.

«من أفظع الذكريات التي أحملها سماع صراخ الأطفال طوال الليل»، هذا ما قاله أحد المحامين أمام مؤتمر للأطباء والعمال الاجتماعيين في جوهانسبورغ عام ١٩٨٥. وكان هذا المؤتمر مهتماً بدراسة آثار الاحتجاز وسوء المعاملة على الأطفال على المدى البعيد – من قلق وكآبة ومشاكل سلوكية، وحتى من أعراض الاضطرابات النفسية.

ومن الافادات العديدة للأطفال الذين احتجزوا في جنوب افريقيا بمقتضى أحكام حالة الطوارىء، يبرز نمط واحد مشترك. فور القاء القبض عليهم قد يتعرضون للضرب لعدة ساعات، فيما يجري استجوابهم بصورة متواصلة. وتستخدم في ضربهم قبضات الأيدي والكرابيج وأعقاب البنادق، اضافة إلى الركل. وهناك تقارير أيضاً عن محاولة خنقهم، وتعذيبهم بواسطة الصدمات الكهربائية (أحياناً من مولدات كهربائية تدار باليد في شاحنات بوليس مقفلة) وضربهم على أخمص القدمين. □

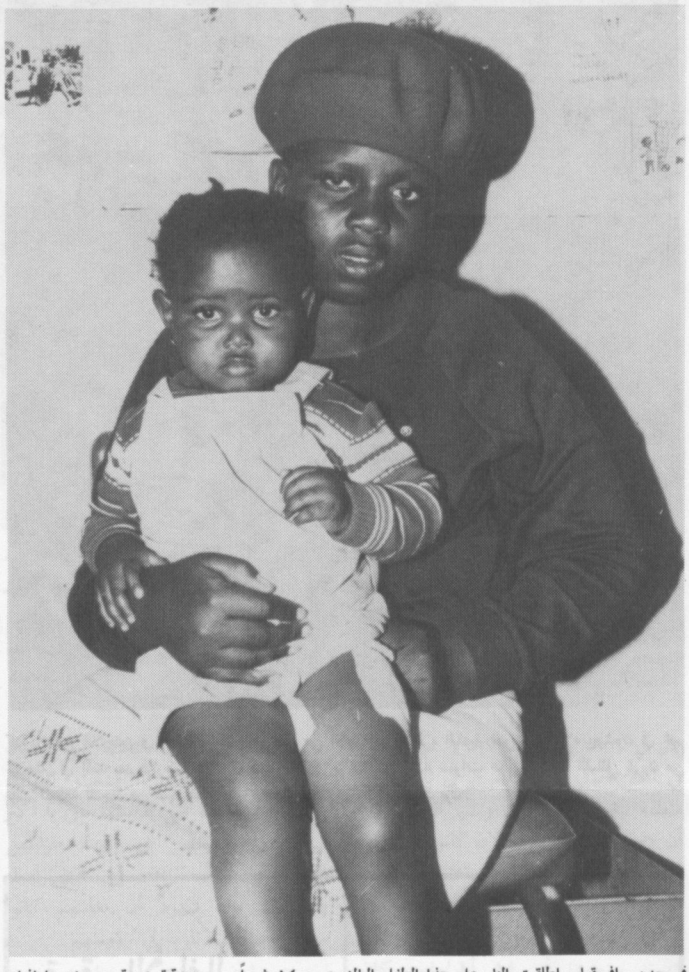

في جنوب افريقيا، اطلقت النار على هذا الطفل البالغ عمره ١٤ شهراً، من بندقية خردق يستخدمها افراد قوات الأمن. وأثناء مؤتمر عقد مؤخراً في هراري حول الأطفال في جنوب افريقيا تحت سياسة التمييز العنصري، قدّرت المجموعات العاملة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان أن حوالي ١١،٠٠٠ طفل احتجزوا دون محاكمة ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، وان ١،٠٠٠ طفل أصيبوا بجروح، و٣١٢ قتلوا برصاص البوليس.

كثيرون من اللاجئين في جميع أنحاء العالم هم من الأطفال. وهؤلاء البادية صورتهم أعلاه يعيشون في مخيم للاجئين في الهند بعد فرارهم من تلال شيتاغونغ في بنغلاديش. فمنذ سنوات عديدة وأفراد القبائل يفرّون من تلك المنطقة للنجاة من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العسكريون.

أطفال خلف القضبان

لم يعرف أمونسيسا عيسى Amonsissa Issa، البالغ السابعة من عمره، الحياة خارج جدران السجن مطلقاً. فقد أصيب بمرض فيروسي حوّله إلى طفل متخلف عقلياً، فقضى كامل حياته بجانب أمّه، سجينة الرأي المحتجزة في سجن أديس أبابا المركزي في الحبشة.

كانت أمّه حاملاً في شهرها السابع عندما سجنت عام ١٩٨٠. وكانت تشغل وظيفة حكومية عالية المرتبة عندما جرى اعتقالها في شباط/فبراير ١٩٨٠ مع مئات غيرها من الأشخاص من أصل أورومي. ولم يقدم أي سبب رسمي لاعتقالها. ووالد أمونسيسا هو أيضا نزيل سجن آخر في أديس أبابا، ولم يسمح له أبداً بزيارة زوجته أو ابنه.

وفي جنوب افريقيا اعتقل آلاف الأطفال ممن لم يتجاوز بعضهم السابعة من عمرهم، وذلك منذ اعلان حالة الطوارىء في حزيران/يونيو ١٩٨٥. وقد تعرّض معظمهم للاعتداء خلال احتجازهم.

وتفيد الاحصاءات الرسمية ان ٢,٠٠٠ طفل ممن هم دون الثامنة عشرة من عمرهم قد احتجزوا في الفترة ما بين تموز/يوليو ١٩٨٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وفي نيسان/ابريل ١٩٨٧، صرّح وزير القانون والنظام أن ١,٤٢٤ طفلاً دون الثامنة عشرة من عمرهم قد احتجزوا بموجب احكام حالة الطوارىء. وقد خرج عدد كبير من الاطفال من أماكن احتجازهم وهم مصابون بأضرار جسدية ونفسية بالغة.

لا يحق لأي شخص بمقتضى احكام حالة الطوارىء، ولا حتى لآباء الأطفال المحتجزين، الحصول على أية معلومات بشأنهم. فبين منتصف الليل والساعة الثانية من صباح ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٧، ألقي القبض على ٢٢ طفلاً وشاباً في بلدة بيتروس ستين الصغيرة في ولاية أورانج الحرة. وعندما توجه الآباء إلى مركز البوليس في صباح اليوم التالي، سمعوا صرخات تنبعث من المبنى. ولم يسمح لهم ولا للمحامين بمقابلة الأطفال. وبعد عدة أيام، أطلق سراح الأطفال الذين أفادوا بأنهم تعرّضوا للاعتداء في مركز البوليس.

وفي سجن كيرينيا في جينجا، جنوب أوغندا، لايزال كل من كينيث أولويا Kenneth Oloya، البالغ السابعة عشرة من عمره، وشقيقه بوسكو أوكورا Bosco Okura، البالغ السادسة عشرة من عمره، محتجزين من قبل الجيش منذ سنة تقريباً. وقد أشارت التقارير إلى أن الجنود ألقوا القبض عليهما في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ في كيتغوم، في شمال أوغندا، وهي منطقة تأثرت للغاية بنشاط الثوار المسلحين المعارضين للحكومة. ويعتقد بأن الأوضاع في السجن الذي يحتجزان فيه سيئة للغاية: فسوء التغذية منتشر على نطاق واسع، وقد لاقى عدد من السجناء حتفهم بسببه.

وفي غزة والضفة الغربية أشارت التقارير إلى تعرّض التلاميذ الصغار البالغ عمرهم ١٢ سنة وما فوق، إلى سوء المعاملة على أيدي أفراد قوات الدفاع الاسرائيلية، إما عند القاء القبض عليهم أو خلال توقيفهم واستجوابهم في مراكز اعتقال يديرها الجيش. وقد أفاد كثيرون منهم انهم تعرّضوا للكم والضرب بالهراوات الخشبية، والركل على جميع أنحاء أجسادهم، مما أدّى إلى اصابة بعضهم اصابات خطيرة في بعض الأحيان.

كما تلقت منظمة العفو الدولية خلال عام ١٩٨٧ تقارير عن عشرات من تلاميذ المدارس الذين اشتبه باشتراكهم في المظاهرات أو برشق الحجارة، جرى

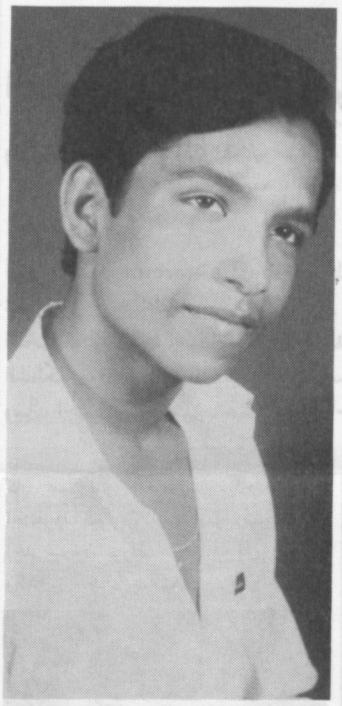

أدين محمد سليم (أعلاه) في حزيران/يونيو ١٩٨٥ أمام محكمة طوارىء خاصة في بنغلاديش، بجريمة ارتكبت بعد شهر من بلوغه سن السادسة عشرة، وحكم عليه بالاعدام. ورغم الالتماسات التي رفعت، جرى اعدامه في شباط/فبراير التالي. وكان حكمه مخالفاً للقواعد والمقاييس الدولية التي تحرّم فرض عقوبة الاعدام على من كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة.

اخضاعهم لمحاكمة «سريعة» لم يحضرها المحامون ولا أحد من ذويهم، وحكم عليهم بالسجن حتى أربعة أشهر.

وفي شيلي، اعتقل خلال السنتين الماضيتين عدد كبير من الطلبة والتلاميذ الصغار لاشتراكهم في مظاهرات ضد السياسات التربوية للحكومة وجرى احتجازهم عدة أيام أو ساعات في مراكز البوليس. وقد تعرض بعضهم للضرب، كما جرى تعقّب بعض الأحداث وتهديدهم، وحتى اختطافهم واساءة معاملتهم حتى ٢٤ ساعة، على أيدي جماعات سرّية مرتبطة بقوات الأمن. مثالاً على ذلك، ميشال ريس لاغوس Michel Reyes Lagos، البالغ الرابعة عشرة من عمره، وهو ابن زوجة سجين سياسي، اختطف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وجرى استجوابه وتعرّض للضرب على وجهه. □

حقوق الأطفال

تلقى حقوق الأطفال حالياً اهتماماً متزايداً ضمن نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إقراراً بقابلية الصغار بشكل خاص للوقوع عرضة للأذى، وبعدم إمكانية تحميلهم مسؤولية أعمالهم مثل الكبار، وبحاجتهم إلى حماية خاصة، برزت خلال السنوات الماضية تحركات نحو اعداد عهد خاص بحقوق الطفل.

ففي عام ١٩٥٩، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلاناً خاصاً بحقوق الطفل، ومن المنتظر أن يجعل العهد المقترح بعض هذه الحقوق ملزمة قانوناً للدول الأطراف فيه. كما أنه سيغطي نواح أغفلها الاعلان الأصلي، مثل مشاكل الأطفال المحتجزين.

وفي عام ١٩٨٥، صادقت الأمم المتحدة على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث بالعدل، التي شملت معاملة الأطفال الواقعين في شرك نظام العدل الجنائي. وتنص هذه القواعد على أنه لا يجوز حرمان الأحداث من حريتهم إلاّ عندما لا يتوفر أي حل ملائم آخر. كما انها تستبعد تطبيق عقوبة الإعدام أو العقاب الجسدي بحق الأحداث.

وهناك في الأمم المتحدة حالياً حركة لدعم هذه القواعد بملحق خاص جديد يحمل عنوان «القواعد النموذجية الأدنى لحماية الأحداث المحرومين من حريتهم» – أي، بقواعد خاصة بمعاملة الأطفال السجناء. ومن المتوقع وضع مسودة هذه القواعد بحلول عام ١٩٩٠.

إن منظمة العفو الدولية هي واحدة من العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعقد الاجتماعات من أجل تقديم الاقتراحات حول العهد الخاص بحقوق الطفل والقواعد التي تحدّد طرق معاملة الأطفال السجناء. ومن المنتظر أن تبحث لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كيفية تنفيذ هذا العهد عام ١٩٨٨. ومنظمة العفو الدولية تبذل ضغوطاً من أجل احتواء العهد على اجراءات فعّالة من شأنها ضمان حماية حقوق الأطفال. □

أطفال «اختفوا»

غناناغورو أراڤينثان Gnanaguru Aravinthan هو تاملي من سري لنكا، بلغ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الثالثة عشرة من عمره. هل مازال على قيد الحياة؟ آخر مرة شاهده والده فيها كان يوم الخامس من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، عندما طلب منه التوجّه إلى المنزل على درّاجته لتغيير ملابسه ومن ثم العودة إلى منزل أحد الأصدقاء. ولكنه لم يعد مطلقاً.

وقد أخبر الحيران والده أنهم شاهدوه في عهدة الجنود في أحد المعسكرات المجاورة. ولكن في المعسكر أخبروه أن ابنه لم يعتقل.

وغناناغورو أراڤينثان ليس الطفل التاملي الوحيد الذي «اختفى» في سري لنكا خلال السنوات الثلاث الماضية. فلدى المنظمة علم «باختفاء» عشرة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة والخامسة عشرة.

شمس رحمان Shams Rahman كان تلميذاً في مدرسة الاستقلال الثانوية في كابول، افغانستان، عندما التي القبض عليه مع اثنين من زملائه عام ١٩٧٩. وليس بوسع الأب أن يفكر في أي سبب لاعتقاله، باستثناء شائعات تفيد بأن السلطات تضطهد الطلبة الأذكياء الحذقي اللسان.

احتجز شمس في مركز استجواب سيدارات التابع لبوليس الأمن، وتمكن الأب من البقاء على اتصال بابنه حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، عندما تسلّم بابراك كارمال زمام الحكم بدعم من القوات السوفياتية. ومنذ ذلك الوقت، لم يتمكن من معرفة ما حدث لابنه.

بوريس ماركو يونكاكلو Boris Marco Yuncaccallo، هو تلميذ من البيرو يبلغ الرابعة عشرة من عمره، اعتقلته دورية بحرية وهو في طريقه لشراء السكّر مساء ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣.

لقد أكد الحيران رواية العائلة لما حدث – لكن سلطات البحرية والبوليس استمرت في نفي احتجاز بوريس. وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي قام بها والداه والمحاكم والوزارة العامة لايجاده.

وليس بوريس بأية حال التلميذ الوحيد الذي يختفي في «منطقة الطوارىء» الأندينية في البيرو بعد اعتقاله من قبل قوات الأمن.

هناك في الأرجنتين أكثر من مائة طفل مازالوا مفقودين نتيجة انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان ارتكبت خلال النصف الثاني من السبعينات. وعلى الرغم من أن بعضهم اختطفوا مع والديهم من قبل قوات الأمن، الا أن اغلبيتهم ولدوا في مراكز اعتقال سرية وفصلوا عنوة عن أمهاتهم فور ولادتهم.

«الوالدان المخرّبان يعلّمان أولادهما التخريب. يجب وضع حد لذلك.» (الجنرال رامون كامبس، رئيس بوليس سابق في بيونس آيرس). ويبدو أن تلك هي الفكرة من وراء السياسة المتعمّدة الهادفة إلى إبعاد الأطفال الصغار عن عائلات اعتبرتها السلطات مخربة. وكانت نتيجة ذلك انتهاء بعضهم في دور الأيتام، وأخذ بعضهم من قبل عائلات مرتبطة بالبوليس أو بأجهزة عسكرية أو أمنية، ادّعت أنهم ينتمون اليها.

منذ عام ١٩٧٧، أمكن تحديد مكان ٤١ طفلاً، وذلك إلى حد كبير بفضل الجهود التي بذلتها مجموعة حقوق الإنسان التي شكّلتها جدّات الأطفال المفقودين. وقد أعيد بعض هؤلاء الأطفال إلى عائلاتهم الحقيقية، في حين بقي آخرون في عهدة عائلات تبنّتهم، وإن ظلّوا على اتصال بأقاربهم. إلا أن بعضهم لاقوا حتفهم بصورة غير طبيعية على أيدي قوات الجيش، وهناك كثيرون مازالوا موضع نزاعات قانونية مطوّلة. □

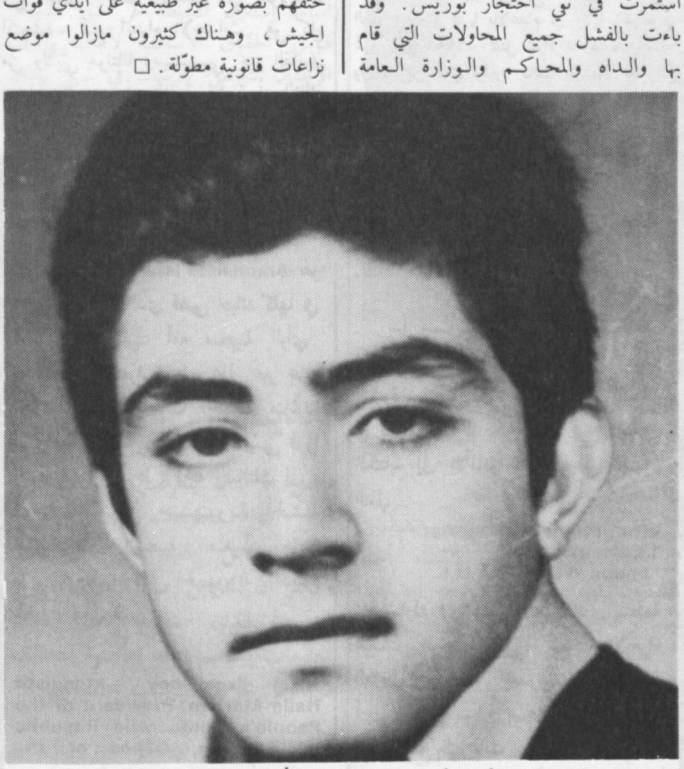

التلميذ شمس رحمان الذي لم يُسمع أي خبر عنه منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

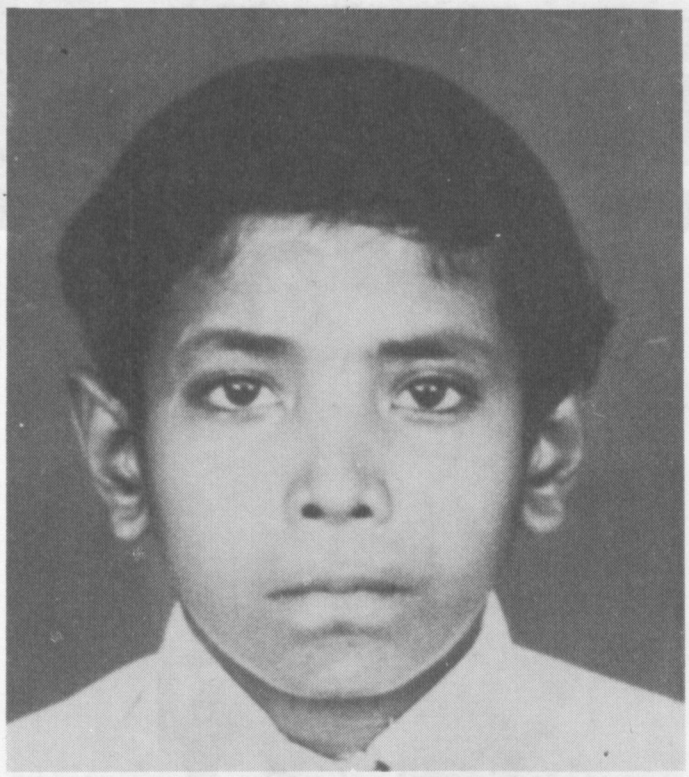

غناناغور أراڤينثان هو واحد من ١٠ أطفال تاملين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و١٥ سنة، علمت المنظمة أنهم «اختفوا» في سري لنكا خلال السنوات الثلاث الماضية. ولم يُسمع أي خبر عنه منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

ضحايا قتل أطفال

عثر في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٧ على جثتين في أحد حقول قصب السكر في تاليسي في منطقة نيغروز بالفيليبين. وتشير التقارير إلى أن رجال بوليس كابنكالان كانوا قد ألقوا القبض قبل ذلك بشهر على ثلاثة أشخاص من مؤيّدي مرشح يساري في انتخابات الهيئة التشريعية العليا في الفيليبين، التي كانت ستجري في ١١ أيار/مايو. كان أحدهم، المدعو جوني أكاديميا Junie Academia، في الخامسة عشرة من عمره. ويعتقد بأن إحدى الجثتين المشوهتين بجروح ناجمة عن ضربات فأس، كانت جثته.

أطفال صغار لم يتجاوزوا الثانية من عمرهم – ومسنّون في الثمانينات – كانوا بين الضحايا السبعة عشر للمجزرة التي قامت بها قوات الحكومة في لوباو بالفيليبين في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٧، بعد يومين من انهيار اتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة والجيش الشعبي الجديد، وهو الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفيليبيني.

إن مجازر المدنيين التي يُقتل فيها الأطفال إلى جانب آبائهم، لا تقتصر على منطقة واحدة دون غيرها من العالم. ففي كولومبيا، لاقى أربعة أطفال من عائلة كانتييو Cantillo حتفهم في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧، عندما ألقى الجنود قنبلة يدوية داخل منزلهم أتبعوها برشّ من الطلقات النارية. كان كل من ماريليس Marelis وداريلوس Darilus في الثالثة من عمرهما، وكانت جوانا Johana لا تتجاوز الثانية من عمرها، وفيدال Vidal في الثانية عشرة. وقد اطلقت النار على الأم فأردتها قتيلة، وتمكّن معظم رجال العائلة من الفرار.

خلال الأسبوع الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، قتلت القوات السورية والقوات التي تدعمها سوريا أكثر من ٢٠٠ شخص في مدينة طرابلس الشمالية في لبنان، وكان بين القتلى نساء وأطفال، قال شهود أن بعضهم كانوا مصابين بطلقات نارية في رؤوسهم.

وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لاقت عائلة بورمية مؤلّفة من ستة أفراد مصرعها، عندما كانت مجتمعة في كوخها في ضواحي قرية خوماهتا، حين فتح الجنود نيران اسلحتهم عليها دون سابق إنذار. وتشير التقارير إلى أن باتاوي Patahwee، البالغ العاشرة من عمره، أصيب في كتفه، وإلى أن سوفالي Suphalee، الرجل العجوز، أصيب في فخذه، في حين أصيبت صبيّة حامل تدعى نابوليه Napolay في صدرها ومعدتها. ثم قام الجنود بجرّها عبر القرية إلى أن لفظت انفاسها. وتفيد التقارير أن الجنود أخبروا أهل القرية بأنها كانت زوجة أحد المتمردين المسلحين.

وفي العراق، التي القبض على نحو ٣٠٠ طفل وفتى في بلدة السليمانية الواقعة شمالي البلاد، وذلك في أواخر عام ١٩٨٥. وافادت التقارير أن ما لا يقل عن ٢٩ من المعتقلين جرى إعدامهم سراً فيما بعد: فاقتلعت عيون بعضهم كما يبدو، وكانت على بعض الجثث المعادة إلى الأهل آثار لتعذيب.

وقد أقرّت الحكومة بإعدام سبعة منهم. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن هؤلاء الأشخاص اعتقلوا انتقاماً من قيام آبائهم أو أقاربهم بنشاطات سياسية. □

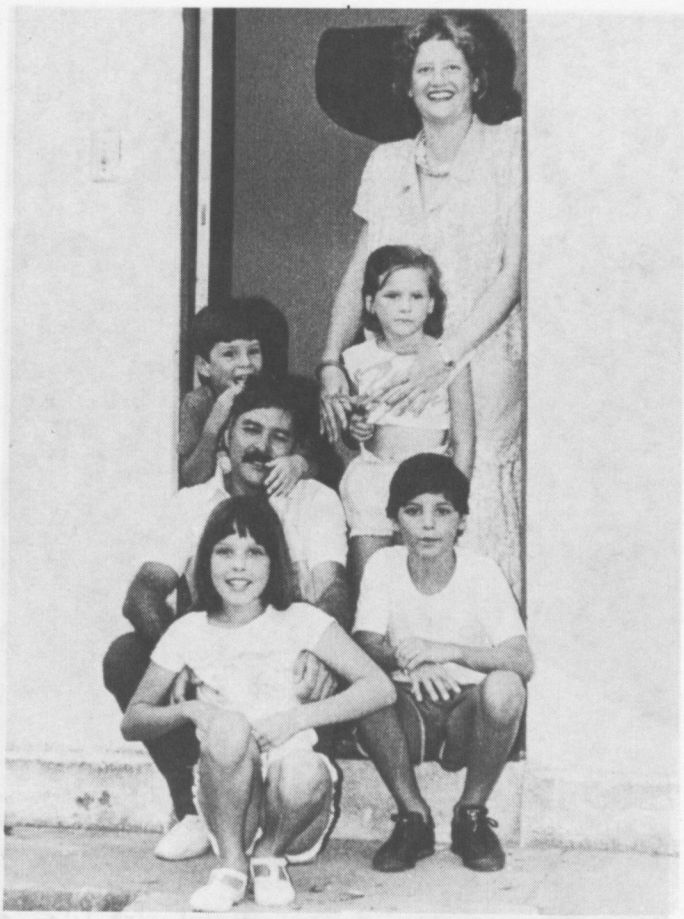

عائلة كاراشوش من الأرجنتين وقد اجتمع شملها أخيراً عام ١٩٨٥، فقد قامت قوات الأمن باختطاف الأم واثنين من الأولاد، وأرغم الأب على الاختباء.

«اختفاء» آباء وأمهات

«مرّت السنين وكبر الطفل وراح يسأل عن أمه. وكان عليّ أن اجيبه بصدق: «لقد القى الجنود القبض عليها، لكنها ستعود». وتاق الطفل لعودة أمه، وراح يعلّل النفس بالقول «حين تعود أمي سنربي الدجاج معاً» أو «سنشتري هذا الشيء وذلك»».

«ولكنّه فاجأني ذات يوم بقوله: «أعتقد يا أبي بأن الجنود قتلوا أمي». الأن لم يعد بتحدث عنها! انه في الثالثة عشرة من عمره.» (زوج مونيكا تشيزلاين لانكا إيتورا Monica Chislayne Llanca Iturra التي اختفت في شيلي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، عندما كان ابنها في الثانية من عمره).

وفي غواتيمالا، وضعت زوجة المعلّم هوغو دي ليون بالاسيوس Hugo de Leon Palacios، الذي اختطف في ٩ آذار/مارس ١٩٨٤، وابنته الاعلان التالي في الصحف: «إلى الذين سرقوا أبي، هوغو دي ليون بالاسيوس. أطلب من الذين سرقوا أبي أن يسمحوا لك بالعودة إلى البيت ولو للحظة حتى اتمكّن من رؤيتك واطمئنك، يا أبي، بأني سوف أمسك بيدك بقوة حتى لا يأخذوك مني ثانية. كل ليلة، أطلب من الله أن يقول لهؤلاء الرجال أن يطلقوا سراحك، لكي تعود الينا قريباً، وأخفيك عن عيونهم حتى لا يجدوك. أريدك أن تكون معنا يا أبي. أمي تقول أنك ستعود قريباً، ربما في هذه الليلة، أليس كذلك يا أبي؟ ابنتك أودري.»

رسم مأخوذ من كتاب نشره أقارب «المختفين» في شيلي، يروي قصتهم.

عمليات اعدام

«من الصعب جداً على أية حكومة أن تجد مسوغا للانتقام من المذنبين الكبار أو معاقبتهم. أما الانتقام من الأطفال على ذنوبهم فأمر لا يمكن تبريره على الاطلاق... ان مشهد مجتمعنا وهو يسعى للانتقام القانوني عن طريق اعدام الأطفال، لا يجوز التغاضي عنه.» (تقرير جمعية المحامين الأميركيين).

إن المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واضحة تمام الوضوح: لا يجوز إنزال عقوبة الإعدام بمن كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم عند ارتكاب الجريمة. ان تنفيذ الإعدام بطابعه الفريد من القسوة واستحالة الرجوع فيه – هو عقوبة غير ملائمة كلياً، خاصة بالنسبة للأفراد الذين لم يكتمل نضوجهم الجسدي أو العاطفي.

من المسلّم به على نطاق واسع أن الأطفال والمراهقين هم أقل مسؤولية عن أعمالهم من الكبار، وأكثر قابلية للاصلاح واعادة التأهيل، مما يجعل عقوبة الاعدام في هذه الحالة عقوبة لا إنسانية بشكل خاص.

ومع ذلك، أعدم أطفال كثيرون في مختلف أنحاء العالم. ولدى منظمة العفو الدولية علم بأحداث صغار حكم عليهم بالموت شنقاً أو بالكهرباء أو بالحقن المميت أو رمياً بالرصاص، في الولايات المتحدة، وفي ايران في أوائل الثمانينات، وفي العراق، وبنغلاديش، وبربادوس، وباكستان.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، أصبح تشارلز رمبوغ Charles Rumbaugh في تكساس أول حدث مجرم يجري اعدامه في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٤. وجرى اعدام حدثين مجرمين آخرين عام ١٩٨٦. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، كان هناك بانتظار الاعدام ما لا يقل عن ٣٠ حدثاً كانت أعمارهم تتراوح ما بين ١٥ سنة و١٧ سنة عند وقوع الجرائم التي أدينوا بارتكابها.

هناك ١١ ولاية فقط من بين الولايات التي تطبق حكم الاعدام في الولايات المتحدة، تمنع اعدام الاحداث. ففي كل من ولايتي مونتانا وميسيسيبي يجيز القانون إعدام من هم في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمرهم. وهناك عشر ولايات لا تضع حداً أدنى لعمر الأحداث الذين يجوز اعدامهم.

محمد عظيم، البالغ الخامسة عشرة من عمره، هو الآن في أحد سجون باكستان بانتظار تنفيذ حكم الاعدام فيه. لقد ألقي القبض عليه عام ١٩٨٤ بتهمة القتل والسرقة. واصدرت محكمة عسكرية خاصة حكم الاعدام بحقّه وبحق تسعة آخرين، هذا على الرغم من أن جميع الأحكام باستثناء الحكم الصادر بحقه قد خفّفت إلى المؤبد بعد الاستئناف.

وصدر أيضاً حكم بالاعدام بحق محمد سليم من قبل محكمة عرفية خاصة في بنغلاديش. وكان قد أدين بجريمة قتل وقعت في شباط/فبراير ١٩٨٥، بعد شهر من عيد ميلاده السادس عشر ونفّذ حكم الاعدام بحقه في شباط/فبراير ١٩٨٦. □

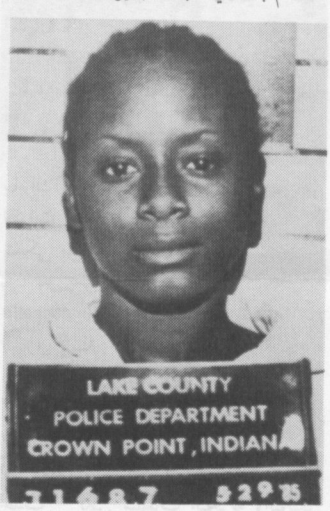

الأميركية باولا كوبر التي تبلغ الآن ١٨ سنة من العمر، حكم عليها بالإعدام في ولاية انديانا في تموز/يوليو ١٩٨٦، لقتل امرأة عمرها ٧٨ سنة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كانت بين مالا يقلّ عن ٣٠ من المجرمين الأحداث الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في الولايات المتحدة.

ماذا بامكانك أن تفعل

أمونسيسا عيسى Amonsissa Issa هو الصبي الحبشي الذي قضى حياته كلها في السجن، بجانب أمه سجينة الرأي. ساعده في التعرّف على عالم غير عالمه بالكتابة إلى السلطات الحبشية مناشداً الافراج عنه وعن أمّه نامات عيسى فوراً ودون قيد أو شرط. وجّه رسالتك إلى: فخامة رئيس جمهورية الحبشة الديمقراطية الشعبية، منغيستو هايلا مريم، مكتب رئيس الجمهورية، أديس أبابا، الحبشة.

His Excellency Mengistu Haile-Mariam, President of the People's Democratic Republic of Ethiopia, Office of the President, Addis Ababa, Ethiopia.

إذا كنت ترغب في مساعدة أطفال آخرين ممن ورد ذكرهم في هذه النشرة، اتصل بفرع منظمة العفو الدولية في بلدك. إذا لم يكن هناك فرع، يرجى الكتابة إلى الأمانة الدولية على العنوان التالي:

**International Secretariat,
1 Easton St.,
London WC1X 8DJ, U.K.**

شارك في النشاطات الأخرى لمنظمة العفو الدولية مثل: شبكة الاجراء العاجل، أو عمل المجموعات المحلية من أجل اطلاق سراح سجناء الرأي أو من أجل جمع التبرعات.

هايتي

اغتيال محام

إيف فوليل Yves Volel هو محام مرشح لرئاسة الجمهورية، اغتيل في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر عندما كان خارج مقر قيادة بوليس بورت أوه برينس. ويقول شهود عيان أن مهاجميه كانوا من رجال البوليس السري في مركز البوليس المذكور. وقد طلبت منظمة العفو الدولية من سلطات هايتي التحقيق في حادث قتله.

كان إيف فوليل قد توجه إلى مركز البوليس سعياً وراء اطلاق سراح موكّل له كان لايزال قيد الاحتجاز منذ عدة أسابيع دون إقرار السلطات بذلك، ومن اجل اثارة الدعاية حول الشكاوى التي رفعها موكله وسجناء آخرون من سوء المعاملة والتعذيب في مركز بوليس بورت أوه برينس. وقد استقبله لدى وصوله عدد من الصحافيين، فاستشهد أمامهم بمواد في الدستور متصلة بالموضوع، وقال أنه يشعر بالخجل عندما يرى مواطنين في هايتي يعذبون الآخرين ويسيئون معاملتهم.

وعندما كان على وشك التحدث مع المراسلين الصحافيين الأجانب باللغة الانجليزية، تقدّم منه أربعة رجال يرتدون زيّاً مدنياً، وانهالوا عليه بالضرب. وأطلقت عليه النار في الوقت نفسه، فأصيب بجروح قاتلة. أما الصحافيون الذين شاهدوا عملية القتل، فقد حطّمت معداتهم وصودرت افلامهم من قبل أفراد قوات الأمن.

لقد أعربت منظمة العفو الدولية لسلطات هايتي مراراً وتكراراً عن قلقها بشأن اساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم. فالاعتقالات في هايتي تجري بشكل روتيني دون مذكرة توقيف، وغالباً ما لا تقرّ بها السلطات لعدة أسابيع أو شهور. وخلال فترة احتجاز الموقوفين بمعزل عن الآخرين تمارس ضدهم أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

وقد تلقت المنظمة تقارير عن أوضاع السجن غير الملائمة للغاية، لاسيما في مركز بوليس بورت أوه برينس، حيث لاق إيف فوليل مصرعه رمياً بالرصاص. فقد افاد سجين سابق بأن ١٠٤ أشخاص كانوا محتجزين هناك في تشرين الأول/اكتوبر في ظروف مزدحمة للغاية، وبأن سجناء آخرين أخبروه عن وفاة ٤٨ شخصاً خلال الأسابيع الستة الماضية. وقال محتجز سابق آخر أنه شاهد وهو في مركز البوليس المذكور سجناء مصابين بجروح بليغة، وانه كان هناك بين المحتجزين أطفال لا يتجاوزون العاشرة من عمرهم. □

© Haiti Observateur

إيف فوليل، قبل لحظات من مصرعه.

الهند

قتل مدنيين عزّل من السلاح عمداً

هناك دليل قوي على أن بوليس ولاية الهند الشمالية مسؤولون عن القتل المتعمّد لعشرات المدنيين العزّل من السلاح، وعن «اختفاء» عشرات آخرين في ولاية أتّر برادش. وكانت الشرطة العسكرية المسلحة في الولاية قد استدعيت لقمع المعارك التي نشبت بين طائفتي الهندوس والمسلمين في أيار/مايو في مدينة ميروت.

وقد زُعم أن الشرطة العسكرية المذكورة قامت بإلقاء نحو ٨٠ جثة عُرف انه عُثر عليها، في الأنهر والأقنية، وأحرقت جثثاً أخرى. ولدى منظمة العفو الدولية أسماء ٢٩ من الموتى و٣٢ آخرين أدرجت اسماؤهم في قائمة «المختفين». وجميع هؤلاء من المسلمين.

لقد حصلت المنظمة على معلومات حول هذه الأحداث مباشرة من ضحايا نجوا، ومن شهود عيان ومصادر أخرى، ونشرتها في تقرير صدر مؤخراً*.

في ٢٢ أيار/مايو، جمعت قوات الشرطة العسكرية عدة مئات من الرجال في منطقة هاشيمبورا في مدينة ميروت وأخذتهم في شاحنات. وعلى الرغم من أن معظمهم انتهوا في مراكز البوليس أو السجون، ورد أن عشرات منهم نقلوا إلى قناة غانجا العليا، قرب موراداباد، حيث أطلقت عليهم النار وألقيت جثثهم في الماء.

وقد أفاد تلميذ أصيب بعيارات نارية لكنه نجا عندما تظاهر بأنه مات، أن قوات الشرطة العسكرية المذكورة نقلت الرجال إلى «قناة في وقت متأخر من الليل. ثم قام افرادها البالغ عددهم حوالي ١٢ بحشو بنادقهم والبدء باطلاق النار... كان باستطاعتي سماع صوت الرصاص وهو ينطلق بشكل متواصل، وكذلك سماع رشاش الماء عند تساقط الجثث في القناة.»

في اليوم التالي، اقتحمت قوات الشرطة العسكرية قرية ماليانا الواقعة على مسافة عشرة كيلومترات غربي ميروت، وفتحت نيرانها المسعورة على الرجال والنساء والأطفال العزّل من السلاح. وقالت السلطات في البداية أن «عدداً قليلاً من الأشخاص قتلوا. ثم قالت في وقت لاحق «ان ١٥ فقط» قتلوا. ولدى المنظمة أسماء ٢٩ شخصاً لاقوا حتفهم آنذاك، وهي تعتقد أن هناك آخرين غيرهم.

لقد دأبت السلطات على نفي مسؤولية قوات الشرطة العسكرية عن أعمال القتل هذه. وقد فسّر موظف في السفارة الهندية الشكاوى حول حادثة هاشيمبورا بقوله «لقد سرقت البذلات الرسمية للبوليس واستخدمت من قبل عناصر معادية للمجتمع كتغطية». ان منظمة العفو الدولية لا تجد هذا التفسير تفسيراً معقولاً يمكن تصديقه.

في حزيران/يونيو، قامت حكومة أتّر برادش بفتح تحقيق في شكاوى هاشيمبورا. وبعد ستة أشهر من وقوع حوادث القتل، لم يعلن رسمياً عن النتائج التي توصل اليها هذا التحقيق. وقد طالبت المنظمة باجراء تحقيق مستقل من قبل هيئة قضائية. ولايزال قاض في محكمة الله أباد العليا يجري تحقيقاً قضائياً في حوادث القتل التي وقعت في ماليانا.

لقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة الهندية اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكشف النقاب عمّا حدث، وإلى نشر النتائج التي توصلت إليها التحقيقات، وإلى محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتعويض عن الضحايا تعويضاً كافياً. كما طلبت أيضاً اعادة النظر في تركيبة وبنية وتدريب قوة الشرطة العسكرية، المؤلفة من أغلبية هندوسية.

لقد قدّمت المنظمة تقريرها إلى الحكومة الهندية للحصول على تعليقها قبل نشره، ولكنها لم تتلق ردّا عليه. إذ رفضت وزارة الداخلية التعليق، لكنها أقرّت بأنه «كان هناك قتلى على مستوى ضخم»، وصرحت بأن «الحكومة اتخذت خطوات بهذا الصدد». وورد أيضاً أن متحدثاً بلسان الوزارة أقرّ بوجوب توسيع قاعدة تكوين قوة الشرطة العسكرية.

وبعثت المنظمة أيضاً بالتقرير إلى رئيس الوزراء راجيف غاندي وأعربت له عن أسفها لملاحظات ادلى بها لدى عودته من زيارة كندا والولايات المتحدة. فقد نسب اليه قوله أن الحكومة تشك بوثوقية عمل منظمة العفو الدولية وجديّة نهجها. وأشارت المنظمة إلى أن كثيرين من المسؤولين في الوزارة الهندية قد أعربوا مراراً وتكراراً عن تقديرهم لعمل المنظمة.

وأكّدت المنظمة على الأهمية التي تعلّقها على إقامة حوار مع المسؤولين حول حماية حقوق الإنسان في العالم أجمع، وكذلك في الهند. ولطالما سعت المنظمة خلال السنوات الأخيرة إلى عقد اجتماعات من أجل ذلك مع مسؤولي الحكومة الهندية، دون أن تتلق أي ردّ. وقد رفض تكراراً السماح لمندوبيها بزيارة الهند. وطلبت المنظمة مجدّداً عقد اجتماع مع رئيس الوزراء ومع مسؤولين آخرين لبحث بواعث قلقها. □

* إدعاءات حول القتل خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الشرطة العسكرية في ميروت وحولها، ٢٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٧.

البحرين

سجن ١٤ شخصاً بعد محاكمة غير عادلة

صدرت في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر أحكام بالسجن لمدة ثلاث أو خمس سنوات بحق ١٤ شخصاً من بين ١٨ شخصاً حوكموا بسبب انتمائهم إلى جبهة التحرير الوطنية البحرينية المحظور نشاطها في البلاد.

وقد أبرئت ساحة ثلاثة من المدعى عليهم الآخرين، وأفرج عن احدهم بعد ان قضى أكثر من سنة في السجن، وهي مدة الحكم الصادر بحقه. وكانت منظمة العفو الدولية قد أوفدت مندوبين عنها لحضور جلسات المحاكمة في نيسان/ابريل وحزيران/يونيو.

وفيما ترحب المنظمة بأحكام الاعفاء، الاّ أنها لاتزال قلقة ازاء حرمان المدّعى عليهم الذين يحاكمون أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا، كما حدث بالنسبة للمدّعى عليهم هؤلاء، من حق الاستئناف ضد الادانة أو الحكم الصادر بحقهم. وقد تجوز ادانتهم بناءً على اعترافات أدلوا بها خارج قاعة المحكمة فحسب.

لقد طالبت المنظمة باجراء تحقيق مستقل في ادعاءات تعرّض المدّعى عليهم للتعذيب خلال استجوابهم، وباجراء محاكمة عادلة للسجناء، أو اطلاق سراحهم فوراً. □

تركيا

سجن زعماء سياسيين

ما كاد العضوان البارزان في الحزب الشيوعي التركي وحزب العمال التركي المحظورين يعودان إلى الوطن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بعد قضاء عدة سنوات في المنفى، حتى القي القبض عليهما.

نقل حيدر كوتلو Haydar Kutlu، وهو أمين عام الحزب الشيوعي التركي البالغ الثالثة والأربعين من عمره، والدكتور نيهات سرغين Nihat Sargin، وهو أمين عام حزب العمال التركي البالغ الواحدة والستين من عمره، إلى مقر قيادة بوليس انقره، حيث أودعا الحبس الانعزالي لمدة ثلاثة أسابيع. وقد وجهت اليهما، من جملة اتهامات أخرى، تهمة تزعم منظمات غير مشروعة.

لقد سجن مئات من المواطنين الأتراك منذ عام ١٩٨٠ بسبب انتمائهم إلى أحد الحزبين المذكورين. وفي ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر، قامت محكمة الاستئناف العسكرية في أنقره بتأكيد الأحكام الصادرة بسجن ١٠٤ متهمين لمدد وصلت حتى ١٦ سنة.

وكان الحزبان المذكوران قد اندمجا في وقت سابق من الشهر المذكور لتشكيل الحزب الشيوعي المتحد التركي. وقد عاد الزعيمان كجزء من محاولة لجعل النشاطات الشيوعية في تركيا قانونية. وكان زعماء أحزاب سياسية أخرى قد أعلنوا عن نيّتهم في العودة إلى تركيا، لكنهم هم ايضا يواجهون خطر السجن في ظل القوانين الراهنة.

الدكتور نيهات سرغين أثناء اعتقاله في المطار. وقد أفاد هو وحيدر كوتلو لمحاميهما انهما تعرّضا للتعذيب خلال الأسبوع الأول من احتجازهما.

لقد أعلن الرئيس كنعان ايفرين ورئيس الوزراء تورغوت أوزال أنهما لا يعتقدان بأن الوقت قد حان لجعل النشاطات الشيوعية في تركيا قانونية. وصرّح رئيس الوزراء بأن تغيير القانون المتعلق بذلك سيستغرق خمس سنوات على أقل تقدير.

لقد طالبت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح حيدر كوتلو والدكتور نيهات سرغين فورا بدون قيد أو شرط. وتفيد المعلومات التي تلقتها المنظمة بعدم لجوء أي منهما أو من حزبيهما إلى استخدام العنف أو الدعوة إلى استخدامه. وقد تبنتها المنظمة كسجناء رأي. □

السلفادور

الافراج عن ٤٠٠ سجين سياسي بموجب عفو عام

شمل العفو العام الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة لخطة اميركا الوسطى للسلام، اكثر من أربعمائة سجين سياسي سلفادوري. وقد نصت خطة السلام التي اقترحها رئيس جمهورية كوستاريكا أوسكار أرياس في آب/اغسطس على منح عفو مطلق للسجناء المتورّطين في جرائم سياسية وجرائم عادية مرتبطة بها، بمن فيهم اولئك الذين لم توجه اليهم أية تهم.

كثيرون من المطلق سراحهم هؤلاء كانوا قد احتجزوا بدون محاكمة، وقد بلغت مدة احتجاز بعضهم ست سنوات. وكانت السلطات قد استشهدت بـ «اعترافات» جرى توقيعها تحت وطأة التعذيب كدليل اثبات ضدهم. لقد بقوا في السجن، على الرغم من أن قانون الطوارىء الذي سجنوا بمقتضاه قد بطل مفعوله في مطلع العام.

ومع ذلك، هناك ثلاثة عشر سجيناً سياسياً ورد انهم مازالوا محتجزين.

ومازالت منظمة العفو الدولية قلقة أيضاً بشأن السلامة الجسدية للذين أطلق سراحهم، علماً بأنه لم يسمح لأي منهم بالدفاع عن براءته أمام المحاكم. وكانت المنظمة قد تلقت قبل صدور العفو تقارير تشير إلى أن السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم لأسباب غير جوهرية، أو عن طريق إجراءات مخالفة للقواعد والأصول، قد «اختفوا» أو لاقوا حتفهم.

أضف إلى ذلك أن المرسوم رقم ٦١٨ الذي أُقرّ في آذار/مارس، مازال قائماً في سجلات القوانين. ففي حال فرض حالة حصار أخرى، يُطبّق هذا المرسوم على الاجراءات الخاصة بالقضايا السياسية. علماً بأنه يسمح باحتجاز الأشخاص لمدة طويلة بدون محاكمة، وبالاعتماد على بيانات أدلي بها خارج نطاق القضاء. وتعتقد المنظمة، على ضوء خبرتها، أن هذه الممارسات من شأنها تسهيل استخدام التعذيب.

ومن الأمور المثيرة للقلق البالغ هو أن نطاق العفو قد وُسّع ليشمل أفراداً من قوات الأمن وعملائهم ممن كانوا مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ذلك أنه لم يستثن سوى قتلة رئيس الأساقفة أوسكار روميرو Oscar Romero، الذي اغتيل في آذار/مارس ١٩٨٠، والزعيم المناضل من أجل حقوق الإنسان هربرت أنايا سانابريا Herbert Anaya Sanabria، الذي أُغتيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

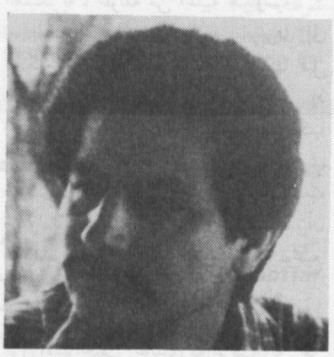

لم يكن النقابي خورخي سلفادور أوباو باريتوس Jorge Salvador Ubau Barrientos، الذي اعتقل في أيلول/سبتمبر، بين الذين أطلق سراحهم بموجب قرار العفو العام. هذا ولم تقرّ السلطات قطّ بأمر احتجازه: فهو واحد من آلاف «المختفين».

وتخشى المنظمة أن يؤدي ذلك إلى تصعيب الكشف عن الحقائق المتعلقة بحوادث «الاختفاء» والاغتيالات السياسية السابقة، وبالتالي إلى تشجيع مرتكبي هذه الانتهاكات على الاعتقاد بأن في إمكانهم التمادي في ارتكاب هذه الأفعال والافلات من أي عقاب. فمنذ صدور العفو العام، والمنظمة تتلقى تقارير عن اغتيالات سياسية وحوادث «اختفاء» قام بها أفراد قوات الأمن، إما وهم في زيّهم الرسمي، أو متخفين تحت ستار ما يعرف بـ «زمر الموت». □

عقوبة الإعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ٥٦ شخصاً في تسعة بلدان، وبتنفيذ هذه العقوبة بحق ٥٤ شخصاً في تسعة بلدان خلال تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

الصومال

مخاوف حول محاكمة

من المتوقع تقديم ستة من أعضاء البرلمان الصومالي السابقين المحتجزين منذ عام ١٩٨٢، للمحاكمة أمام محكمة الأمن القومي في موقديشو في مطلع شباط/فبراير ١٩٨٨.

هؤلاء الستة هم: اسماعيل علي أبوكور، عثمان محمد غيل، عمر أرتيه غالب، عمر حاجي محمد، محمد عدن شيخ، محمد يوسف ويراه. وتشير التقارير إلى أنهم يواجهون تهمة الخيانة التي تحمل معها عقوبة الزامية هي الاعدام. وقد تبنت منظمة العفو الدولية الستة جميعهم كسجناء رأي.

ان المدّعى عليهم الماثلين أمام محكمة الأمن القومي لا يلقون محاكمات عادلة وفقاً للمقاييس الدولية. فرغم أنه يسمح لهم بمقابلة محاميهم، إلا أن ذلك يكون لفترات قصيرة، عادة بحضور آخرين، وقبل بدء المحاكمة بوقت قصير. وليس للمدّعى عليهم حق الاستئناف أمام محكمة أعلى.

وتجري محاكمة المدنيين عادة أمام قضاة عسكريين لا يتمتعون في معظم الأحيان بالمؤهلات الحقوقية. وهناك محاكمات كثيرة تبدو وكأنها فورية الطابع، كما أن هناك مخاوف بشكل خاص حول احتمال عدم قيام محكمة الأمن القومي بدورها كهيئة قضائية مستقلة.

لقد طلبت منظمة العفو الدولية من المدّعي العام تزويدها بتفاصيل حول التهم، وبتأكيدات حول السماح للمراقبين الدوليين بحضور المحاكمة. □

يوغوسلافيا

مراهقون يدانون بترويج «الدعاية العدائية»

لقد أدين أربعة شبان يوغوسلافيين، بينهم قاصران، بترويج «الدعاية العدائية». وطالبت منظمة العفو الدولية باجراء تحقيق في الاجراءات التي سبقت محاكمة المتهمين الأصغر سناً (كلاهما في السابعة عشرة من عمرهما، ولأنهما قاصران، اشير اليهما فقط بالحروف الأولى من اسميهما ف. ج. VG و د. ك. DK).

وتشير تقارير تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أنه لم يسمح لـ ف. ج. برؤية محام إلا بعد خمسة أيام من اعتقاله في ٩ أيلول/سبتمبر. كما لم يسمح لأمه بمقابلته إلاّ في ١٨ أيلول/سبتمبر. أما د. ك.، فقد منعت أمه المسنّة من رؤيته عندما توجهت إلى السجن لأول مرة. لكن أم ف. ج. زارته لأول مرة بعد ثلاثة أسابيع من اعتقاله، عندما وصفته بأنه كان يرتجف ويبكي. وقد رفض حارس السجن السماح للشابين بتسلّم كتب مدرسية كانت أم ف. ج. قد جلبتها معها.

خلال محاكمتهم، ورد أن ف. ج. و د. ك. والشابان الآخران، وهما سينيشا مكسيموفيتش Sinisa Maksimovic ودراغان بلتيش Dragan Baltic البالغان الثامنة عشرة من عمرهما، اعترفوا بتأسيس «منظمة عدائية» عام ١٩٨٤ تهدف إلى انشاء «جمهورية بلقانية»، بالقوة إذا اقتضى الأمر. وكانوا آنذاك لا يتجاوزون الرابعة عشرة والخامسة عشرة من عمرهم. وكل ما فعلوه، كما يبدو، هو أنهم كتبوا نظاماً أساسياً وبرنامجاً وشعارات على جدران المدرسة، مثل: «لتسقط الديكتاتورية الحمراء».

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت محكمة مقاطعة كراغوجيڤاك على كل من سينيشا مكسيموڤيتش ودراغان بلتيش بالسجن لمدة ثمانية وخمسة شهور، على التوالي، واطلق سراح كل من ف. ج. و د. ك. مع وضعهما تحت المراقبة. □